

جمهورية العراق

ديوان الرقابة المالية الاتحادي

دائرة تدقيق نشاط التمويل والتوزيع

العدد : ٥٩٨٩ / / /

التاريخ : / رجب / ١٤٤١ هـ

٢٠٢٠ / ٢ / ١١ م

الى/مجلس النواب - لجنة النزاهة

م/ عقد التأمين الجماعي متعدد المنافع لمنتسبي وزارة التربة

بعد التحية...

إشارة الى قرار مجلس الوزراء المرقم بالعدد (٢٣٩) لسنة ٢٠١٥/ المتضمن (ألزام الوزارات والدوائر الحكومية وشركات القطاع العام والخاص على انشاء عقود تأمين صحي لموظفيها) قمنا بتدقيق عقد التأمين الجماعي متعدد المنافع لمنتسبي وزارة التربة المبرم بتاريخ ٢٦/١٢/٢٠١٩ مع شركة التأمين العراقية العامة وشركة أرض الوطن للتأمين (قطاع خاص) استناداً إلى اتفاقية التعاون المشتركة بين الطرفين المرقمة بالعدد (١٠١) في ١٧/١٢/٢٠١٩ (لغرض الدخول في تأمين كل ما يخص وزارة التربة وينظم العمل فيما بينهما ويقسم المسؤوليات حسب قدرة كل طرف) ولمدة خمسة سنوات يبدأ من تاريخ ١/١/٢٠٢٠ وبمبلغ (٤١١٢١٢٣٤) الف دينار (واحد وأربعين مليار ومائة وواحد وعشرين مليون ومائتين واربعة وثلاثين الف دينار) ندرج ادناه نتائج التدقيق :-

١- قامت شركة التأمين العراقية العامة بتحويل المدير التجاري لشركة أرض الوطن للتأمين (محمد هادي عباس) صلاحية (تقديم العروض والتفاوض والتوقيع واستلام اقساط التأمين وتحويلها الى شركة التأمين العراقية العامة) على الرغم من ان شركة التأمين العراقية العامة رائدة في مجال التفاوض والتعاقد وقد سبق لمديريات الكرخ (الاولى والثانية والثالثة) ان تعاقدت معها لتغطية اعمال التأمين الجماعي والصحي والحياة للسنوات (٢٠١٧/٢٠١٨/٢٠١٩) بشكل مباشر.

٢- قامت شركة التأمين العراقية العامة بتحويل (حسين علي خلف) الموظف في الشركة بصفته (منتج الوثيقة) ممثلاً عن الشركة بالتوقيع على عقد التأمين لمنتسبي وزارة التربة بموجب كتابها المرقم بالعدد (٣٠٦١) في ٢٦/١٢/٢٠١٩ المعنون الى وزارة التربة وقد بينت الشركة وفقاً لاجابتها على استفسارنا ذي العدد (١) في ٢٦/٢/٢٠٢٠ ان سبب ذلك يعود الى عدم معرفة مدير عام الشركة / وكالة (فائزة سلمان ابراهيم) بشروط العقد كونها استلمت الادارة حديثاً فضلاً عن رفض مديري القسم القانوني والتأمين الجماعي بالتوقيع وللسبب ذاته.

٣- ألزمت الفقرة (١) من كتاب وزارة التربة المرقم (٦) في ١٢/١/٢٠٢٠ شمول جميع منتسبي وزارة التربة بالتأمين الجماعي وكذلك أشار العقد بموجب فقرة مدة العقد ونوعه (ان يكون التأمين الزامي وشامل) دون استحصال موافقة موظفي الوزارة على استقطاع مبلغ (٣٥٠٠) دينار خلافاً لما ورد في المادة (٨١/ ثانياً) من تنظيم اعمال التأمين رقم

(١٠) لسنة / ٢٠٠٥ والتي نصت (لا يجوز اجبار شخص طبيعي او معنوي عام او خاص على شراء منتجات التأمين ... الخ) .

٤- نصت الفقرة (١) من العقد (يشمل غطاء التأمين منتسبي وزارة التربية المعينين على الملاك الدائم والمتعاقدين والموظفين التابعين للتشكيلات التابعة لوزارة التربية وكذلك شمول موظفي العقود بعقد التأمين الإلزامي متعدد المنافع مع العرض ان كتاب وزارة التربية ذي العدد (٦) في ٢٠٢٠/١/١٢ المعمم الى مديريات التربية أشار الى ان عقد التأمين يشمل التأمين على الحياة عن حالات الوفاة للمتسبب وافراد عائلته من الدرجة الأولى.

٥- قامت وزارة التربية بالتعاقد مع شركة ارض الوطن للتأمين رغم كونها تمارس اعمال التأمينات العامة أستنادا الى تعليمات فروع وانواع التأمين رقم (٩) لسنة / ٢٠٠٦ ولا يحق لها ممارسة نشاط التأمين على الحياة .

٦- ان اغطية التعويضات الخاصة بشركة ارض الوطن للتأمين ليست ذا مخاطر عالية والمتمثلة بمبلغ (٢٠٠٠) الف دينار (مليون دينار) لكلا من حالات الحريق والسرقة و (١٠٠٠) الف دينار (مليون دينار) للأعانات الدوائية والتي تمثل اقل من مبالغ التعويضات لشركة التأمين العراقية العامة المتمثلة ب (٧٠٠٠) الف دينار (سبعة ملايين دينار) للتأمين الصحي و (٢٠٠٠) الف دينار (مليون دينار) للوفاة و (١٠٠٠) الف دينار (مليون دينار) للأعانات الدوائية والتي تعتبر النشاط الرئيسي لشركات التأمين .

٧- ان حصة شركة التأمين العراقية العامة من اقساط التأمين المستقطع من منتسبي وزارة التربية بمبلغ (٦٦٠٠٠) دينار (ستة وستون الف دينار) شهريا تبلغ (١٤٠٠٠) دينار فقط (اربعة عشر الف دينار) وتمثل نسبة (٢١%) منها مقابل مبلغ (٥٢٠٠٠) دينار (اثنان وخمسون الف دينار) لصالح شركة ارض الوطن للتأمين وتمثل نسبة (٧٩%) منها ، اي ان حصة شركة التأمين العراقية العامة من مبلغ العقد السنوي تبلغ (٨٧٢٢٦٨٦) الف دينار (ثمانية مليارات وسبعمائة واثنان وعشرون مليون وستمائة وستة وثمانون الف دينار مقابل مبلغ (٣٢٣٩٨٥٤٨) الف دينار (اثنان وثلاثون مليارا وثلاثمائة وثمانية وتسعون مليون وخمسمائة وثمانية واربعون الف دينار) سنوي لصالح شركة ارض الوطن للتأمين.

٨- لم يدرس العقد من قبل الجهات ذات العلاقة في شركة التأمين العراقية العامة (قسم التأمين الجماعي والقسم القانوني) ، وانما من قبل المدير العام السابق وكالة هيفاء شمعون عيسى مما ادى الى اعتذار مسؤولي تلك الأقسام عن توقيع العقد مع وزير التربية .

٩- لم يشرح في العقد حدود المسؤوليات وحقوق الطرفين بين شركة التأمين العراقية العامة وشركة ارض الوطن للتأمين إذ تم عقد الاتفاقين لاحقا للعقد المرقنين بالعدد (٣٨٤) و (٢١٤٢) في ٢٠٢٠/١/١٦ واصدار التظهير رقم (١) في ٢٠٢٠/٢/٢٠ لتلافي تلك النواقص علما أن شركة التأمين العراقية العامة قد أعلنت شركة ارض الوطن للتأمين بعدم ترويج أي معاملة ما لم يتم الموافقة على تلك التعديلات من قبل وزارة التربية .

١٠- تم تسديد كامل مبلغ العقد السنوي البالغ (٤١١٢١٢٣٤) الف دينار (واحد وأربعين مليار ومائة وواحد وعشرين مليون ومائتين واربعة وثلاثين الف دينار) من قبل وزارة التربية / صندوق التربية المركزي الى شركة ارض الوطن للتأمين بناء على طلب الاخيرة بموجب كتابها المرقم (٢٨٣) في ٢٠٢٠/١/٢٩ أستنادا الى ملحق العقد الموقع بين الطرفين

بتاريخ ٢٠٢٠/٢/٤ والذي جرى بموجبه تعديل بند تسديد مبلغ العقد الى (تسدد الاقساط على دفعتين متساويتين عند بدأ السنة التامينية المعينة بتاريخ ٢٠٢٠/١/١ وخلال الشهر الاول من السنة والدفعة الثانية مع بداية الشهر الثاني لتوقيع العقد) بدلا من تسديد الدفعة الاولى عند توقيع العقد (خلال شهر) والدفعة الثانية مع دخول العقد الشهر الخامس كما ورد في العقد المبرم بين الطرفين وكان الاجدر بالوزارة تسديد مبلغ العقد بشكل اقساط شهرية لكون ان استقطاع المبالغ من الموظفين شهريا

١١- قامت هيئتنا الرقابية بتدقيق المعلومات الخاصة بشركة ارض الوطن للتأمين لدى ديوان التأمين باعتباره الجهة المشرفة على شركات التأمين الحكومية والأهلية في العراق وتبين لنا ما يلي :-

أ - ان اجازة ممارسة اعمال التأمين للشركة اعلاه والممنوحه بموجب كتاب التأمين المرقم (٨٧٨) في ٢٠١٩/٨/١ قد انتهت للغاية ٢٠١٩/٧/٣٠ اذ تم تجديد الاجازة بموجب كتاب ديوان التأمين المرقم بالعدد (٢١) في ٢٠٢٠/١/٢٠ للفترة من ٢٠١٩/٧/٣٠ ولغاية ٢٠٢٠/٧/٣٠ و(بأثر رجعي) من قبل رئيس الديوان وكالة/ ناجحة عباس علي اي أن توقيع العقد بين وزارة التربة وشركات التأمين تمت بدون منح اجازة تجديد ممارسة اعمال التأمين لشركة أرض الوطن للتأمين في حينها .

ب- قام مساهمي الشركة ببيع اسهمهم الى مساهمين جدد في ٢٠١٩/٧/٣٠ وانتخاب مجلس ادارة جديد في ٢٠١٩/٩/١٨ اي قبل توقيع العقد بأكثر من (٣) اشهر فقط .

ج- عدم ارسال وزارة التربة كتاباً الى ديوان التأمين باعتباره الجهة المسؤولة عن شركات التأمين الأهلية لبيان الملاءة المالية لشركة ارض الوطن للتأمين والأعمال المماثلة لها قبل اجراء التعاقد معها .

د - عدم وجود نشاط يخص الأعمال التامينية لشركة ارض الوطن للتأمين خلال سنة / ٢٠١٨ اضافة الى تحقيقها عجز مالي مقداره (١٩٠٠٠) الف دينار (تسعة عشر مليون دينار) .

هـ- عدم وجود استثمارات مالية لشركة أرض الوطن للتأمين خلال السنة المذكورة أعلاه .
... مع التقدير


د. صلاح نوري خلف

رئيس ديوان الرقابة المالية الاتحادي وكالة

٢٠٢٠ / ٢ / ١١

نسخة عنه الى :

- مجلس النواب { مكتب رئيس المجلس / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
مكتب النائب الأول / للتفضل بالاطلاع ... مع التقدير.
مكتب النائب الثاني / للتفضل بالاطلاع . . . مع التقدير .

- هيئة الرقابة المالية المختصة (١٢) / للمتابعة لطفاً.